الأمم المتحدة

A/54/834 S/2000/295

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 April 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

البند ٤٣ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه رسالة عاجلة موجهة إليكم من الجنرال إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية (انظر المرفق).

ويشرفني أن أطلب تفضلكم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سليم تدمري
السفير
الممثل الدائم

060400 060400 00-38141 (A)
0038141

مرفق برسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

تحية طيبة

ينقل الرئيس إميل لحود أحر تحياته لسعادة الأمين العام ويشكر جهوده الرامية للتوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة ويُبدي لسعادته التساؤلات التالية حيال طروحات الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب:

أولا ما هي بنظركم الأسباب التي أدت بالأمم المتحدة عام ١٩٧٨ وبمجلس الأمن إلى اتخاذ القرار ٤٢٥؟ وهل الموضوع الفلسطيني كان السبب؟

ثانيا لماذا عجزت الأمم المتحدة ومجلس الأمن عبر قواتها المتمركزة في لبنان منذ ٢٢ سنة عن تنفيذ هذا القرار؟ هل يعلم سعادتكم عدد الاجتياحات وحجم الخسائر البشرية والمادية التي تكبدها لبنان منذ العام ١٩٧٨ حتى اليوم نتيجة عدم تنفيذ إسرائيل للقرار ٤٢٥؟؟

ثالثا هل تعتبرون أن طرح تنفيذ القرار ٤٢٥ اليوم من قبل إسرائيل يأتي:

- تنفيذا لإرادة ومسعى دوليين؟؟
- مساهمة طوعية لإسرائيل في تنفيذ القرار؟؟
- نتيجة لعمليات المقاومة وللخسائر الإسرائيلية؟؟
- لحماية الشعب اللبناني المعتدى عليه أم لحماية المعتدي؟؟

رابعا – هل تعتبرون أن لبنان دفع غاليا ثمن هذا التراجع الإسرائيلي؟ وإذا كان كذلك، هل تجدون منطقيا أن يُطلب من لبنان أيضا أن يدفع ثمن حماية هذا الانسحاب وحماية حدود إسرائيل؟؟

خامسا – عطفا على السؤال رقم (أولا)، هل تعتقدون أنه فيما لو أن بعض المجموعات الفلسطينية حاولت القيام عبر الحدود بعمليات من ضمن حق العودة ولعدم وجود حلول مستقبلية لهم، هل تعتقدون أن القوات الدولية ستكون قادرة على حروب يومية صغيرة على الحدود؟؟؟

سادسا طالما أن هنالك احتمالا لحروب صغيرة على الحدود مصدرها مجموعات فلسطينية مسلحة قادمة من المخيمات الفلسطينية في الداخل، ألا تعتقدون أنه، على ضوء

التجارب السابقة وأهمها أن القرار ٤٢٥ انطلق من اجتياح إسرائيلي لأسباب فلسطينية، ألا تعتقدون أن مصلحة لبنان، على ضوء ذلك، تقضي بقيام القوات الدولية، أولا وقبل أي شيء آخر، بتجريد المخيمات الفلسطينية من سلاحها أو بالمشاركة الميدانية في ذلك، سواء في مدن صور أو صيدا أو طرابلس أو بيروت أو بعلبك أو غيرها، قبل أن تنتشر تلك القوات على الحدود؟؟؟ وهل تقبل الأمم المتحدة شرطا لبنانيا بعدم قبول هذا الانتشار على الحدود قبل تجريد الفلسطينيين من سلاحهم باعتبار أن الداخل مرتبط بالحدود وباعتبار أن مهمة القوات الدولية هي بحسب القرار ٤٢٥: ''إعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة'' (الجنوب والبقاع الغربي)، وهل من الممكن استعادة هذه السلطة من دون تجريد الفلسطينيين من سلاحهم؟؟

سابعا سواء حصل تجريد لهذا السلاح أم لم يحصل، ما هي ضمانات الأمم المتحدة على عدم قيام إسرائيل بخرق الحدود البرية والبحرية والمجال الجوي للبنان أو القيام باعتداءات ظرفية في الجنوب والداخل؟؟؟ ما هي الضمانات لمنع تكرار ما حصل سابقا بوجود القوات الدولية الحالية المتمركزة منذ عام ١٩٧٨ في الجنوب حتى الآن؟؟؟ وهل ستمتلك القوة الدولية المقترحة وسائل ردع برية وبحرية وجوية لتنفيذ الضمانات؟؟؟ ومن سيأمر تلك القوة بتنفيذ تلك الضمانات عند حصول خرق أو اعتداءات؟؟؟

ثامنا في أرشيف الأمم المتحدة لعام ١٩٧٨، إن الحكومة اللبنانية قد أرسلت في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٨ قوات من الجيش اللبناني إلى الجنوب لتنفيذ القرار ٤٢٥ بناء على طلب الأمم المتحدة وأن القوات الإسرائيلية وعملاءها اعترضت الجيش اللبناني في بلدة كوكبا بالقوة وقصفته ومنعته من التقدم موقعة في صفوفه قتلى وجرحى، ثم إن إسرائيل ومنذ ذلك التاريخ، قامت باجتياحات متتالية كبدت لبنان آلاف القتلى والجرحى وخسائر مادية ومعنوية تتجاوز السبعين مليار دولار، واليوم تقول إسرائيل إنها بصدد تنفيذ القرار ٤٢٥ بحجة احترام المجتمع الدولي، فيما الجميع يعلم بأنها تفعل ذلك نتيجة الخسائر والمقاومة، والسؤال هو: حيال هذا الوضع، من قرر مسامحة إسرائيل عن التعويضات المستحقة للبنان وشعبه نتيجة عصيانها لهذا القرار وعدوانها المستمر حتى تاريخه؟؟؟ على أي أساس جرت تلك المسامحة؟؟؟ وهل من حقوق المعتدي، بنظر الأمم المتحدة، أن يسامح مجانا؟ وأكثر من ذلك، هل من حقوق المعتدي أن يطلب الحماية من المعتدى عليه؟؟؟

سعادة الأمين العام

هذه أسئلة، يعتبر لبنان، أن من حقوقه أن يطلب أجوبة عليها من جانب الأمم المتحدة، قبل أن يقرر الخوض في تفاصيل أخرى.

بانتظار ذلك، يتمسك لبنان بالسلام العادل والشامل الذي يؤمن الضمانات للجميع، في الوقت الذي يرى فيه أن أي انسحاب إسرائيلي، تحت وطأة المقاومة، هو انتصار كبير للبنان وللقرار ٤٢٥ بالذات، وهو انتصار يصعب المساومة عليه، في غياب التوضيحات المطلوبة وفي ظل المناورات الإسرائيلية المعتادة.

نرجو من سعادتكم قبول فائق التقدير والاحترام.

بعبدا في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

الرئيس إميل لحود

رئيس الجمهورية اللبنانية